الثورة
www.althawranews.net
الخميس: 26 جمادى الأولى 1435هـ - 27 مارس 2014م العدد 18025
Thrusday : 26 Jumada Alawla 1435 - 27 March 2014 - Issue No. 18025

أنشطة الباعة المتجولين تعيق حركة المرور بالشوارع

كتب/ حسن شرف الدين

*** تنتشر الأسواق الشعبية في مختلف أحياء أمانة العاصمة خصوصا الأحياء الرئيسية فيها.. ومن هذه الأحياء حي الحصبة والمشهور بسوق الحصبة، ويعتبر من الأسواق الرئيسية بأمانة العاصمة وقد شلت حركة السوق إثر أحداث الحصبة قبل بضع سنين لينتقل التجار والبساطون إلى البيع على طرفي الشارع الرئيسي للحصبة جوار فرزة الباصات.**

لم يكتف التجار والبساطون بعرض بضائعهم على جانبي الطريق بل عملوا على احتلال الرصيف الذي يتوسط الشارع الرئيسي لمرور السيارات ما شكل إعاقة لحركة السير سواء للسيارات أو الأشخاص المارين وحتى باصات الفرزة التي أصبحت تعاني من ضيق الممرات.

الأخ حسن إسماعيل أحد المارة يقول أنه كثيرا ما يتعرض لمضايقات من المارة بسبب الازدحام الشديد الناتج عن انتشار البساطين والتجار على جانبي الطريق وكذلك الرصيف الذي يتوسط الشارع –الجزيرة- فبدلا من أن تزرع الأشجار زرعت مكانها بسطات للتجار يبيعون فيها البطانيات.

وأضاف إسماعيل أن أكثر من يتعرض للمضايقات بسبب الزحام هن النساء اللائي يجدن صعوبة في المرور ما يعرضهن للمضايقات من بعض الأشخاص الذين يفقدون الوازع الديني.

سائق الباص أحمد عبدالله عبدالرحمن يقول أن وضع الفرزة أصبح لا يطاق خصوصا في أوقات الذروة بعد الظهر عند رجوع الناس من وظائفهم.. وحقيقة لا نستطيع الخروج والدخول إلى الفرزة إلا وسط حذر شديد تلافيا لأي حادث أو صدام.. حيث أصبح الشارع بعد احتلال الباعة المتجولين والبساطين لرصيف الشارع يعيش حالة من الازدحام والمضايقات واختناق السيارات خصوصا وقت الظهيرة.

وأضاف عبدالرحمن: كثير من الزملاء الذين يملكون باصات خصوصا باصات الجامعة والتحرير وشعوب يعملون حوادث سير بسبب انشغال السائق بالمارة وعدم انتباهه للسيارات القادمة، والعكس أحيانا يدخل الباص الخط الرئيسي ويتعرض لحادث سير من قبل سيارة أخرى بسبب الاختناق المروري الناتج من البسطات المنتشرة بشكل غير قانوني.

وعند سؤال رجل المرور – فضل عدم ذكر اسمه- عن سبب تواجد الباعة على جانبي الرصيف والرصيف الوسط –الجزيرة- مما شكل ازدحاما واختناقا مروريا.. أجاب قائلا: الحقيقة الحد من انتشار البسطات ليس من اختصاصنا وإنما من اختصاص البلدية وأمانة العاصمة فهي من سمحت لهم بذلك.. وقبل فترة أصدر أمين العاصمة عبدالقادر هلال توجيهاته بإزالة هذه البسطات ونقلها إلا أنه سرعان ما تعود أكثر من السابق.. حتى أن البعض يعرض بضائعه وسط الشارع بعد احتلال جانبي الطريق.

10.6 مليار ريال إجمالي إيرادات مديريات ساحل حضرموت

المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

بلغ إجمالي الموارد المالية المحصلة بمديرية الساحل م/ حضرموت خلال العام المالي 2013م 10 مليارات و 566 مليونا و 525 ألف ريال بزيادة عن العام 2012م بلغت 70 مليونا و 588 ألف ريال بنسبة زيادة بلغت 1 %.

أوضح ذلك لـ"الثورة" الأخ أنور عوض الجعيدي مدير عام مكتب وزارة المالية ساحل حضرموت، مشيرا إلى أن الإيرادات المركزية بلغت 9 مليارات و 552 مليونا و 655 ألف ريال خلال العام الماضي بزيادة عن العام 2012م بمقدار 242 مليونا و 642 ألف ريال وبنسبة زيادة بلغت 3 % فيما بلغت الإيرادات المحلية خلال نفس الفترة مليارا و 13 مليونا و 596 ألف ريال بنسبة نقص عن الربط تبلغ 34 %.

وأشار إلى أن إيرادات مكتب الجمارك بالساحل بلغت 914 مليونا و 837 ألف ريال بنقصان عن الربط بلغ 155 مليون و 399 ألف ريال بنسبة نقص 15 % وكذا بنقص عن الفترة المقابلة من العام 2012م بلغ 16 مليونا و 102 ألف ريال بنسبة نقص بلغت 2% فيما بلغت إيرادات كبار المكلفين 4 مليارات و 829 مليونا و 273 ألف ريال بنقص عن الفترة المقابلة من العام الماضي 2012م بلغ 53 مليونا و 864 ألف ريال بنسبة نقص بلغت 1 %.

ولفت إلى أن إيرادات مكتب الضرائب بلغت 3 مليارات و 657 مليونا و 328 ألف ريال بنسبة نقص عن الربط بلغت 10 % وبزيادة عن الفترة المقابلة بلغت 240 مليونا و 142 ألف ريال وبنسبة بلغت 7 %.. فيما بلغت إيرادات باقي الجهات 151 مليونا و 216 ألف ريال بزيادة عن الفترة المقابلة بلغت 72 مليونا و 466 ألف ريال وبنسبة زيادة بلغت 92 % منوها بأن الزيادة عن الفترة المقابلة في الموارد المركزية تعود إلى الجهود التي بذلتها مكاتب المالية والضرائب..أما فيما يخص أسباب العجز في الموارد المحلية والمشتركة عن الربط فتعود إلى عدم قيام الجهات المختصة المناط بها تحصيل الموارد بعملية المتابعة وبذل الجهود المطلوبة بالإضافة إلى عدم قيام المجالس المحلية بالمديريات بالدور المناط بها في عملية الإشراف والرقابة وكذا تأخير تحويل المخصصات من السلطة المركزية والخاصة بالموارد العامة والمشتركة والدعم المركزي الرأسمالي للوحدات الإدارية.

فعالية بمناسبة اليوم العالمي للمياه بمحافظة عمران

عمران/ صفاء عايض

أقيم بمحافظة عمران احتفال بمناسبة اليوم العالمي للمياه (22 مارس) تحت شعار (المياه والطاقة) نفذها مشروع المياه والنظافة والإصحاح البيئي والشريك المنفذ منظمة اليونيسف.

وأوضح مدير مشروع المياه والنظافة والإصحاح البيئي فرع عمران عادل الحرثي أن الاحتفال باليوم العالمي للمياه في كل عام يأتي لعمل توعية ورفع الوعي المجتمعي بخطورة نقص المياه وتلوثها وخاصة في محافظة عمران حيث يأتي حوض عمران في المرتبة الثانية بعد حوض صنعاء ضمن أربعة عشر حوضا في اليمن مهددة بالنضوب.

وأضاف الحرثي أن المواطن يعاني نقصا في المياه أي تحت خط الفقر المائي ودعا الجهات المختصة إلى الاهتمام بالمشاريع التي تخص المياه كإقامة البرك والحواجز المائية والخزانات حتى تستفيد المحافظة من الأمطار ويأتي الحفاظ على المياه الجوفية التي يستهلك منها 70% في ري شجرة القات.

وأكد مدير المشروع على منع الحفر العشوائي للآبار الذي وصل في محافظة عمران إلى 2800 بئر عشوائية.

وقد عبر المشاركون خلال الحفل عما يعانونه من مشاكل في المياه وقاموا بايصال رسالة بأهمية المياه وطرق استخدامها وإيجاد البدائل باستخدام الوسائل الحديثة وخاصة في مجال الري.

إعداد دراسة لمدينة عدن كمنطقة حرة

عدن / سبأ

* ناقش محافظ عدن المهندس وحيد رشيد أمس مع أعضاء لجنة إعداد دراسة ورؤية متكاملة لمدينة عدن كمنطقة حرة، مهام عمل اللجنة في وضع دراسة الأوضاع الاقتصادية لمناطق مماثلة والاستفادة منها بما يتناسب وظروف عدن.

وتطرق الاجتماع إلى دراسة أوضاع الموانئ المماثلة والحرة والاستفادة منها في كيفية خلق منافسة وإعداد رؤية للمشاريع الاستثمارية والاقتصادية المواكبة للميناء والمنطقة الاقتصادية الحرة وكذا تقديم رؤية متكاملة عن عدن كمنطقة اقتصادية حرة وكإقليم اقتصادي مستقل.

كما ناقش اللقاء موضوع إعداد مقترح بمشاريع قوانين ولوائح لميناء عدن كهيئة مستقلة تشمل الهيكل التنظيمي والإداري للميناء وإعداد مقترح مشاريع قوانين ولوائح خاصة بجمارك محافظة عدن.

ومن المقرر أن تنجز اللجنة مهامها خلال شهر واحد.

بتمويل من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

21 مليون دولار لتطوير شبكة الكهرباء في عدن

صنعاء / سبأ

* وقع أمس بصنعاء بالأحرف الأولى بين اليمن والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية على اتفاقية دعم تمويلي جديد بقيمة 21 مليون دولار يكرس للإسهام في تنفيذ مشروع تطوير شبكة النقل والتوزيع الكهربائي بمدينة عدن.

وتقضي الاتفاقية التي وقعها عن الجانب اليمني نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور مطهر العباسي وعن جانب الصندوق الكويتي للتنمية المستشار الهندسي بالصندوق الدكتور محمد صادقي، بحضور رئيس بعثة مجلس التعاون في اليمن السفير المهندس سعد العريفي، بتقديم الصندوق الكويتي للتنمية مبلغ ستة ملايين دينار كويتي أي ما يعادل 21 مليون دولار للإسهام في تمويل تنفيذ مشروع تطوير شبكة النقل والتوزيع الكهربائي بمدينة عدن، بهدف معالجة الاختناقات في شبكة النقل والتوزيع القائمة وتعزيز منظومة شبكات النقل عن طريق تمديد خطوط نقل جديدة جهد 123 كيلو فولتا وإنشاء محطتي تحويل جديدتين جهد 123 - 33 - 11 كيلو فولتا في منطقة شبه جزيرة عدن ذات النشاط العمراني والتجاري والصناعي بما في ذلك منشآت حيوية مثل مطار عدن الدولي ومجموعة من المصانع والمرافق السياحية.

كما وقع الجانبان على اتفاقية منحة تمويلية بقيمة 300 ألف دينار كويتي أي ما يعادل مليون دولار لتعزيز قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي المؤسسية والفنية في مجال إعداد السياسات والاستراتيجيات من خلال الارتقاء بمستوى الأداء الوظيفي وتطوير آليات التنسيق والتواصل مع المانحين.

وعقب التوقيع على الاتفاقيتين أشاد نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي بإسهامات الصندوق الكويتي للتنمية في تعزيز مسارات التنمية والاستقرار في اليمن .. معتبرا أن الصندوق الكويتي للتنمية يعد من شركاء اليمن في التنمية الفاعلين وإحدى أبرز المؤسسات التمويلية الإقليمية المانحة لليمن.

وأكد الدكتور مطهر العباسي حرص الحكومة على تعزيز وتطوير أطر التعاون القائمة بين اليمن والصندوق الكويتي للتنمية .. منوها بالحرص الذي تبديه القيادة السياسية والحكومة الكويتية في دعم استقرار اليمن.

من جهته أكد المستشار القانوني للصندوق الكويتي للتنمية حرص الصندوق على مواصلة كافة أوجه الدعم المتاح لليمن من خلال الاسهام في تمويل العديد من المشاريع التنموية .. معتبرا أن دعم مسارات التنمية في اليمن يمثل احدى أولويات الصندوق نظرا للروابط الأخوية والتاريخية التي تربط الشعبين اليمني والكويتي.

من ناحيته أشاد رئيس بعثة مجلس التعاون في اليمن السفير سعد العريفي بإسهامات الصندوق الكويتي للتنمية في دعم تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية النوعية في اليمن .. مؤكدا على أهمية التسريع بعملية البدء الفعلي في تنفيذ المشاريع الممولة من دول مجلس التعاون والصناديق التمويلية التابعة لدول المجلس لكي يلمس المواطن اليمني خيرات هذه المشاريع وتنعكس على واقع حياته المعيشية والمجتمعية وتسهم في توفير فرص عمل للشباب.

وأشار السفير سعد العريفي إلى أن اليمن تمتلك مقومات بيئة استثمارية واعدة وأن خلق المناخات المواتية لجذب الاستثمارات الوطنية والخارجية سيعزز مسارات التنمية والاستقرار في اليمن.

وكيل محافظة عدن محمد الضالعي أعرب من جهته عن تقدير السلطة التنفيذية بمحافظة عدن للإسهامات النوعية والمستمرة لدول مجلس التعاون في دعم مقدرات التنمية الشاملة في عدن والمدن اليمنية الأخرى .. مشيرا إلى أن تنفيذ مشروع تطوير شبكات النقل والتوزيع الكهربائي في عدن سيسهم بشكل ملموس في الحد من الاختناقات في شبكتي النقل والتوزيع القائمة.

ونوه وكيل محافظة عدن بالحرص الذي يبديه الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية في دعم وتعزيز مسارات التنمية في اليمن من خلال إسهامه المستمر في تمويل الكثير من المشاريع التنموية في عدن ومختلف المحافظات الأخرى.

تنمية التمويل الريفي في اليمن يتصدر اللقاء السنوي لشبكة التمويل الأصغر

كتب /أحمد الطيار

تعقد شبكة اليمن للتمويل الأصغر اليوم الخميس لقاءها السنوي بمشاركة المهتمين بقطاع التمويل الأصغر في اليمن من مؤسسات و بنوك وبرامج تمويل أصغر و داعمين و مانحين و قطاع خاص.

وأشارت الشبكة إلى أن اللقاء ينعقد تحت شعار " تنمية التمويل الريفي في اليمن" وسيتم من خلال الشراكة مع منظمات دولية لها علاقة بتطوير هذا القطاع كمنظمة مرسي كروبس و منظمة سبارك.

مفيدة أن التعاون والعمل مع منظمة مرسي كروبس يهدف لتطوير سلاسل قيمة السمسم كمنتج و محصول نقدي و الدفع بتدريب المزارعين و العصارين و توفير بيئة إنتاج ملائمة لهذا المنتج، فيما ستعمل الشبكة مع منظمة سبارك في التمويل الزراعي و الريفي من خلال إكمال المشاريع التي بدأتها مع المنظمة العام الماضي و ستقوم الشبكة بتنظيم زيارات تعريفية و استكشافية للخدمات الزراعية و الريفية.

وشهد قطاع التمويل الأصغر في اليمن تطورات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية حيث ارتفع عدد العملاء النشطين من 30000 عميل خلال العام 2010م إلى ما يزيد عن 100 ألف عميل بنهاية العام 2013م كما شهد قطاع التمويل الأصغر تحولات كبيرة من أهمها دخول القطاع الخاص و دخول بنوك تمويل أصغر جديدة.

وسيتم خلال اللقاء السنوي تكريم المؤسستين الفائزتين بكل من جائزة عضو العام و جائزة ممارس العام وهو تقليد دأبت شبكة اليمن على تنظيم هاتين الجائزتين منذ 3 سنوات بهدف تنشيط القطاع و خلق التنافس بين مؤسسات التمويل الأصغر في اليمن.

الجدير بالذكر ان جائزة عضو العام جاءت من نصيب مؤسسة عدن للتمويل الأصغر بينما تقاسم كل من بنك الأمل للتمويل الأصغر و مؤسسة عدن للتمويل الأصغر جائزة ممارس العام 2013م.

البنك الدولي يؤكد تقديم الدعم لمسارات التنمية الزراعية

صنعاء / سبأ

التقى وزير الزراعة والري المهندس فريد أحمد مجور أمس بصنعاء مسؤول مشاريع البنك الدولي في اليمن قاري شيلر الذي يزور اليمن حاليا.

وناقش اللقاء مستوى تنفيذ أنشطة مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية وخطط وتوجهات المشروع خلال المرحلة القادمة، وكذا الترتيبات الخاصة بتشغيل وإدارة محجر المخا البيطري من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقا للمعايير الدولية.

كما تطرق اللقاء الى مستوى تنفيذ أنشطة مشروع التنوع الحيوي والتكيف مع المتغيرات المناخية، وكذا الاستعداد الخاصة بمشروع الأمن الغذائي، وتم التأكيد على ضرورة الإسراع في إعداد الترتيبات الخاصة بالبدء بتنفيذ المشروع حسب ما هو مخطط له، إضافة إلى استعراض مستوى تنفيذ مشروع الغاز الحيوي وتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك.

وقد ثمن وزير الزراعة دور البنك الدولي في دعم العديد من المشاريع في اليمن خاصة المشاريع الزراعية والتي تسعى الى تطوير قطاع الزراعة وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي.. معبرا عن تطلعه لمزيد من الدعم لتمويل تنفيذ المشاريع الزراعية المختلفة.

من جانبه أشاد مسؤول مشاريع البنك الدولي في اليمن بمستوى تنفيذ أنشطة مشروع الزراعة المطرية وكذا بالتقدم المحرز في تنفيذ مشروع التنوع الحيوي والتكيف مع المتغيرات المناخية.. وحث على أهمية بذل مزيد من الجهود لتنفيذ المشاريع في الفترة الزمنية المحددة.. مؤكدا حرص البنك واستعداده لتقديم الدعم لمسارات التنمية في اليمن.

حضر اللقاء رئيس السكرتارية الفنية في برنامج الأمن الغذائي الدكتور عبدالواحد مكرد ومدير عام مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية المهندسة بلقيس عبدالستار وعدد من المسؤولين.

تحذيرات من الاستخدام العشوائي للمبيدات في المحميات الزراعية

تقرير/ أحمد حسن

دعا كبير الباحثين بالهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي الباحث في علم المبيدات المهندس محمد صالح النصيري إلى إنشاء وحدة لرصد وتقدير الأثر المتبقي للمبيدات في جميع المحاصيل الزراعية المنتجة في اليمن وعلى رأسها القات.

وقال الباحث في دراسة حديثة نشرتها مجلة العلوم الزراعية المتخصصة: بالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة لكمية المبيدات المستوردة أو المستخدمة إلا أن كمية المبيدات المستخدمة على محصول القات تعطي مؤشرا واضحا لما يمكن أن نسميه كارثة المبيدات الكيميائية وتأثيراتها السلبية على البيئة والإنسان بشكل خاص.

مشددا على أهمية وضرورة إعادة النظر في كثير من التراخيص الممنوحة لتجار المبيدات وتشديد الرقابة على بيعها وتوفير إمكانيات مادية وكافية للبحوث في هذا المجال، مبينا أن اليمنيين استخدموا بكثافة مبيدات كثيرة خلال العقدين الماضيين يمكن أن تطلق عليها مرحلة الطفرة في استخدام المبيدات الكيميائية على المحاصيل والسبب الرئيس هو القات.

ولفتت الدراسة التي أن اليمن لا تفتقر إلى التشريعات واللوائح المنظمة لعملية التداول بل يكمن الخلل في الدعم الفني والمالي والتقني لتنفيذ وتطبيق تلك القوانين وعلى رأسها إعلان قانون الحجر الزراعي وقانون تنظيم تداول المبيدات وقانون البذور والمخصبات وقائمة المبيدات المحظورة والمقيدة، وتشكيل لجنة تسجيل المبيدات واستحداث لجنة حماية المستهلك كما تشكلت بعض الأجهزة الرقابية ومنها أجهزة الحجر الزراعي والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس.

ويقول الباحث: رغم أن التوصيات الفنية سواء المتعلقة باختيار المبيدات أو استخدام المبيدات الاختيارية أو وسائل المكافحة الأخرى والمكافحة المتكاملة قد تم تدارسها ووجدت طريقها للجهات المعنية، إلا إننا مازلنا نلاحظ أن مشكلة المبيدات تتفاقم وسوء الاستخدام العشوائي لها يزداد اتساعا والكارثة مازالت قائمة ولذا فإننا على يقين أن القضية يجب أن تثار بشكل علمي على كافة المستويات.

وحث على الوعي الكامل والصادق للمزارعين وتقديرهم لحجم المشكلة، والتفرغ الكامل لأجهزة الإعلام للتوعية.

وتشير المعلومات إلى أن اليمن يستورد سنويا ما يقارب 4000 طن من المبيدات بمبلغ إجمالي يصل إلى أكثر من مليار و500 مليون ريال يمني لحوالي 55 نوعا من المبيدات الكيميائية المسموح باستيرادها وتداولها في البلاد وذلك لمكافحة الآفات الزراعية (حشرات، آفات التربة كالنيماتودا والحشائش الضارة وغيرها) إلا أن المتوفر في الأسواق أكثر بكثير من هذا الرقم بفعل التهريب أو الحصول على تراخيص غير قانونية ويعتبر القات هو المحصول الرئيس الذي يحظى بالنصيب الأكبر من المبيدات يليه محاصيل الخضار (البطاطس، الطماطم، الكوسة).

ويعتبر المزارعون في النظام الإنتاجي الزراعي المروي هم أكثر المزارعين استخداما للمبيدات بشكل عام، بينما مازالت المحاصيل الزراعية تحت النظام المطري اقل استخداما للمبيدات حسب ما تؤكد الإدارة العامة للوقاية.

ولفت الباحث إلى أن استخدام المبيدات الكيمائية في بيوت الزراعة المحمية والتي بدأت تنتشر في اليمن في الآونة الأخيرة تشكل حاليا بداية مشكلة أخرى يجب التنبيه لها قبل استفحالها، حيث تشير الدراسات إلى أن بعض المزارعين يرشون المبيدات الحشرية كل 4-3 أيام لمكافحة آفة الخيار أو الطماطم أي ما يقارب 25-20 رشة للمحصول وهذه مشكلة كبيرة لعدة أسباب منها أن هذه المحاصيل تستخدم طازجة وتباع في كثير من الأوقات دون الالتزام بفترة الأمان للمبيدات، وثانيها أن جزءا كبيرا من هذه المبيدات يتبخر في الهواء نظرا لارتفاع درجة الحرارة داخل المحميات وبالتالي تلوث الهواء.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسات تحليلية دقيقة للتأثيرات التراكمية للمبيدات على التربة أو المياه في اليمن إلا أن الملاحظات التي آثارها الباحثون في الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي على الآثار السلبية لتراكم مبيدات الأدرين وغيرها من المبيدات الكلورية في بعض مزارع تهامة، قد أوضحت بجلاء أن هناك تراكما لهذه المبيدات في التربة وذلك جراء استخدامها في مكافحة آفة النمل الأبيض.

أما بالنسبة للتأثيرات السلبية للمبيدات على متناولي القات فقد ذكرت بعض الدراسات بوجود علاقة طردية بين القات وأمراض السرطانات (سرطان اللثة، سرطان البلعوم، سرطان الأمعاء، تليف الكبد) وهنا لابد من الإشارة إلى أن السبب الرئيسي لهذه الأمراض ليس القات كمحصول بحد ذاته ولكن بسبب المبيدات المستخدمة على القات دون الالتزام بفترة الأمان.

وقد اهتمت الدولة في الآونة الأخيرة بدراسة مشكلة القات وتأثيراتها السلبية الصحية والاجتماعية وعقدت لهذا الغرض أكثر من ندوة وحلقة عمل وأجريت بعض الدراسات الأولية لحجم مشكلة المبيدات واقترحت الحلول إلا أن بعض هذه الحلول غير قابلة للتطبيق في ظروف بلادنا على الأقل في المستقبل المنظور، والبعض الآخر من هذه الحلول وجد طريقه إلى التنفيذ كالحلول التشريعية ولكن لابد من الوصول إلى استنتاجات علمية وعملية لحجم مشكلة المبيدات الكيمائية.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن بعض المبيدات الكيمائية المستخدمة في مكافحة الآفات على القات تتحل بفعل عوامل البيئة الأكسدة والاختزال الهدرجة، تأثير الكائنات الدقيقة) وان بعض هذه المبيدات تتحول إلى مواد أخرى قد لا تكون عالية السمية كما في المواد الأساسية للمبيد المركب وبالتالي فإنه يجب التأكد من المواصفات الكيمائية والفيزيائية لأي مبيد وبصورة دقيقة وهذا الأمر للأسف لا يتم إيلاؤه الأهمية الكافية لدى الجهات المعنية سواء الجهات البحثية أو الإرشادية، أو مجلس حماية البيئة والجمعيات الزراعية أو حتى لجنة تسجيل المبيدات حيث انه من الممكن التقليل من المخاطر عن طريق استخدام إحدى الصفات على سبيل المثال أكسدة المركب واختزاله وإضافة مواد أخرى تساعد على تحلله وبالتالي التقليل من آثاره التراكمية على البيئة.

كما أثبتت الدراسات أن اختيار المبيد المناسب في مكافحة الآفات مع اختيار الوقت المناسب يلعب دورا رئيسيا في التقليل من مخاطره وحتى لو كان هذا المبيد ذو سمة عالية، وأن استخدام المبيدات المتنوعة في إطار ميكانيكية عملها يخفف من الآثار التراكمية للمبيدات سواء على التربة أو في النبات.

من النصوص القانونية في الدستور وقانون الخدمة في القوات المسلحة ووثيقة الحوار الوطني الشامل التي تحرم الحزبية والمظاهرات في صفوف العسكريين

المادة 36 من الدستور: (الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة والأمن وأية قوات أخرى وهي ملك الشعب كله، ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها ولا يجوز لأي هيئة أو فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب سياسي إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى ويبين القانون شروط الخدمة والترقية والتأديب في القوات المسلحة والشرطة والأمن).